كيف ينبغي أن تصاغ استراتيجيات التعليم والتدريب؟

مفهوم الاستراتيجية وشروطها واتجاهاتها:

■،، قد يفهم البعض معنى كلمة الاستراتيجية بمفهومها الشامل لكن ما يهمنا هو ماذا يقصد بالاستراتيجية التعليمية والتدريبية؟

تختلف المواقف كثيراً عند استخدام هذا المصطلح فقد ورد هذا المفهوم من العلوم العسكرية التي تستخدم مصطلح استراتيجي للتعبير عن المستوى الواسع جغرافياً والاطول زمنياً ومصطلح تكتيكي للدلالة على المفهوم العكسي لذلك. وتستخدم مصطلحات مثل سياسات التعليم واهدافه وخططه وبرامجه مع مصطلح استراتيجية التعليم وهناك بعض المفاهيم مثل: الرسالة، والرؤية، والغايات، والادهاف الاستراتيجية والمبادئ والسياسات وغير ذلك.

ويمكن تعريف الاستراتيجية بوصفها "خطة بعيدة المدى شاملة الجوانب لتحقيق اهداف بعدها الزمني والجغرافي الكبير نسبياً وعادة يكون اطارها مرناً بما يسمح لها بتغطية هذه الابعاد.

د. حسين عبادي الأشول❖

وبتطبيق ذلك على استراتيجية تعليم وتدريب القوى البشرية مثلاً يمكن القول بأنها خطة تغطي جانبين أساسيين هما كيف يتم تنمية الموارد البشرية من جهة والاستفادة المثلى من طاقاتها من جهة أخرى ولقد دخل مصطلح الاستراتيجية ميدان التربية حديثاً، ونشأ اصلاً مرتبطاً بالتخطيط التربوي ويكاد يتفق الباحثون على أن الاستراتيجية مفهوم يستعمل للدلالة على الوسائل التي تتضمن غالباً سلسلة من الانشطة الخاصة التي تستخدم لكي تخلق تطويراً في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية وتسهيل استخدام تلك الوسائل على اساس مثمر وتعتمد الاستراتيجية في اساسها على منهج تحليل النظم الذي ينظر إلى الظواهر بصورتها الكلية وبقدر ما بين أجزائها من تفاعل وتكامل وحيث ان الاستراتيجية تستند الى الواقع الذي تنطلق منه وتمت الى المستقبل الذي تهدف اليه اذ لا بد لها ان تاخذ بعين الاعتبار واقع التعليم على المستوى العالمي بصفة عامة والواقع التعليمي للمجتمع العربي على وجه الخصوص.

كما تعني التخطيط للدراسة والبرمجة وتوظيف الامكانات والاعداد المسبق للسياسات والطرق والوسائل والامكانات التي توجه العمل نحو اهداف معينة فالتخطيط التربوي تغيير مقصود يقوم على الدراسة وتحليل الواقع المادي والاجتماعي والثقافي ويهدف الى صنع صيغ تعليمية بدءاً من تحديد الاهداف الى اختيار المحتوى وطرائق التعليم والتدريب ووسائلهما واساليب تقويمهما وسبل ادارتهما، وحتى تكون خططنا واستراتيجياتنا التربوية والتعلمية بعيدة عن العشوائية والارتجال، معتمدة على الدراسة العلمية وحتى تاخذ مجراها الطبيعي فلا بد ان تشتمل على عدة شروط اساسية منها:

(أ)- الشروط النظرية التي تحدد الاطار المرجعي وتتطلب:

١- وجود فلسفة تربوية مستمدة من فلسفة المجتمع ككل.

٢- وجود نظرية تربوية منبثقة من الفلسفة التربوية.

٣- الايمان بضرورة توجيه النظام التعليمي وفقاً لمتطلبات واحتياجات التنمية وسوق العمل المتغير.

٤- مواكبة التطورات العلمية والتقنية والتربوية والنفسية المعاصرة.

(ب)- الشروط العملية التي تحدد الاطار المنهجي وتتطلب:

١- وجود متخصصين واساتذة ذوي كفاءات وتاهيل عال.

٢- وجود فرق تربوية قيادية متخصصة مؤهلة وذات خبرة عالية.

٣- توفر المناخ التربوي المناسب الذي يتقبل الافكار الجديدة.

الاستراتيجية اذاً ليست وثيقة نظرية تنقل مافي الأدبيات من اسس وقواعد ولا مجموعة من الآمال بل واحياناً الاحلام - والتفكير المتفائل، وما هي بحشد الشعارات البراقة وانما هي خطوط عريضة لمجموعة من الاولويات المجردة يتم اختيارها من بين حصر واقعي لمتطلبات مدروسة ويؤخذ في الاعتبار احتياجات التنفيذ من موارد مخططة.. وترتبط استراتيجية الموارد البشرية كما اسلفنا باستراتيجيات القطاعات الاخرى خصوصاً القطاعات الاقتصادية من صناعية وزراعية وخدمية مع اعتبار خاص لاحتمالات النمو في كل قطاع منها.

وعلى هذا فإن الاستراتيجية خطة بعيدة المدى لضمان توفير العمالة الفنية المدربة التي تحتاجها خطط التنمية والاحلال في قطاعات الاقتصاد المختلفة داخل السوق المحلي وفرص العمل خارجه.

ومن الطبيعي ان تبنى اية استراتيجية وطنية او خطة تعليمية معينة على أسس من تحليل استراتيجيات النمو والاحلال والاحتياج في القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة بحيث يمكن توفير العمالة المدربة بشكل يتناسب مع الاحتياج ووجود فرص العمل لهم قدر المستطاع.

ومن الضروي ان يؤخذ في الاعتبار توفير المدخلات اللازمة لهذه الاستراتيجية حتى يمكن تطبيقها بشكل واقعي وتحدد الخطة او الاستراتيجية نوع ومستوى التدريب في كل مهنة في كل منطقة جغرافية طبقاً للتصنيف المعتمد ومؤشرات عن إعداد المتدربين سنوياً والمؤسسات التدريبية المطلوبة والتمويل اللازم ومصادر توفيره والمعايير المهنية المطلوب الوصول اليها والأجور المتوقعة ومسارات النمو الوظيفي مع الاهتمام بالمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة كالشباب والنساء والعائدين من الهجرة للعمل والمعاقين جسدياً وعقلياً وغيرهم كما انه من المفيد ان ندرك ان هناك مجموعة من الأسس والمبادئ اللازمة في عمل الخطط وصياغة الاستراتيجيات، فمثلاً فيما يتعلق بجانب الطلب على القوى البشرية تنطلق الاستراتيجية او الخطط المستقبلية من مجموعة من المبادئ في مقدمتها:-

١- بناء على توفر قاعدة معلوماتية عن معطيات الواقع التربوي ومتطلبات سوق العمل الأساس الذي تستقي منه الاستراتيجية بياناتها من احتياجات سوق العمل سواء من الناحية العددية او من الجانب الفني.

٢- بناء على بحث ميداني يقوم بحصر واقعي عن متطلبات سوق العمل ومستجداته والقيام باعداد قوائم عن كافة المهن والتخصصات والوصف الوظيفي لكل مهنة ومنه يمكن تحديد اهم المهارات والمعارف والسلوكيات التي يتطلبها سوق العمل المحلي واحتياجاته.

٣- تقوم مكاتب التربية المنتشرة في المحافظات بجهود جمع وحصر البيانات الخاصة بفرص العمل المتاحة والاحتياج الفعلي من القوى البشرية ومن المهارات والتخصصات المختلفة وكذا المنشآت التعليمية ويتضمن مشروع تنمية هذه المكاتب انشطة تهدف الى التنسيق مع كل الجهات ذات العلاقة لضمان تمشي التعليم والتدريب مع متطلبات التشغيل والاحتياج الفعلي لكل محافظة.

٤- تقوم مكاتب التربية بحصر فرص الاحلال بسبب التقاعد او ترك العمل أو لأي سبب آخر او الاحلال بدلاً عن العمالة الوافدة.

٥- يطلب من مكاتب التربية بالتنسيق مع مكاتب العمل والجهات ذات العلاقة تحديد المستوى المهاري او التخصص لكل فرصة شاغرة استناداً الى التوصيف والتصنيف الوظيفي لكل مهنة.

٦- لا بد من الاستفادة من الجهود الاخرى الحالية والمستقبلية وفي مقدمتها المشاريع الممولة تحت اشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتمويل من البرنامج الانمائي للامم المتحدة والمشاريع الممولة من اليونيسف واليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومشروع عمالة الاطفال ومنظمة اداراء والمشروعات المخطط البدء بها بتمويل اوروبي وياباني ومشروع يمننة الوظائف في قطاع البترول ومشروع تنمية المشروعات الصغيرة وغيرها من المنظمات الدولية الاخرى المهتمة بجوانب التخطيط والتنفيذ والمانحة لمشاريع التنمية في بلادنا فالاستراتيجية سوف تعمل كاطار موثق ومرن لكل الجهود الرامية لتطوير نظامنا التعليمي والتدريبي على المستوى الوطني.

فنحن في زمن لم يعد فيه مجال للعشوائية والارتجال.. فلا بد ان تنتهج بلادنا مبدأ الاستراتيجات سبيلاً للتقدم والتنمية منطلقين من اهمية ان يخضع النظام التعليمي في بلادنا لاعادة النظر في تسويته بغية تطويره وتحديثه لمواكبة مستجدات العصر ومتغيراته ومجاراة الثورة التقنية المعلوماتية وتبيان اهمية ان تكون هناك رؤية استراتيجية معاصرة لتطوير نظامنا التعليمي بكل انماطه ومؤسساته المختلفة ممثلاً بوزاراته الثلاث: التربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي باعتباره - أي النظام التعليمي - أساس التنمية البشرية وعمودها الفقري.

وهذا ما يفرض ضرورة التناغم بين مختلف انماط التعليم في بلادنا وهو ما تحتمل مسؤولية أخذه بعين الاعتبار كافة مؤسساتنا التعليمية والتربوية في اطار التنسيق والشراكة فيما بينها على ارضية تكامل الادوار في صياغة الاستراتيجيات وعمل الخطط التعليمية والتدريبية، كما يتطلب بالمقابل ضرورة تفعيل دور المجلس الاعلى لتخطيط التعليم لتجسيد دوره الفعلي وتحقيق الهدف الذي وجد من أجله ولتحقيق ذلك في تقديري يتطلب مراجعة شاملة لما يلي:

١- التشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بالتعليم والتدريب على المستوى الوطني

٢- واقع العمل المشترك والتنسيق بين انماط التعليم المختلف ومد جسور التفاهم بين الوزارات الثلاث المشار اليها سابقاً المكونة لنظامنا التعليمي وكذلك المجلس الاعلى لتخطيط التعليم وتضمين ذلك في كل استراتيجية خاصة بالتعليم من أجل ربط توجهات المخرجات التعليمية بخطط التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل.

٣- الخطط والاستراتيجيات واعادة صياغتها ببحث تكون واضحة محددة الهدف تكفل الوفاق والتكامل بين مناهج التعليم العام والتعليم المهني والتقني وربط توجهاتهما بمتطلبات التنمية واهداف المجتمع.

مستويات الأجور والحوافز للعاملين في الميدان وكذلك فرص النمو الذهني والوظيفي للفنيين من موجهين ومدربين وخبراء في جميع قطاعات التعليم المختلفة.

والله الموفق

* عميد المعهد العالي المركزي للتدريب والتاهيل - وزارة التربية والتعليم

وجهة نظر

القدوة الحسنة

إبراهيم المعلمي

● نعلّم أطفالنا كيف يتكلمون ، ثم نعلمهم كيف يسكتون .. تماماً كما نتحدث عن الديمقراطية وحقوق الرأي والتعبير ونحث الناس على ممارسة هذه الحقوق ثم ما نلبث أن نضيق ذرعاً ونتمنى لو أننا نستطيع تكميم هذه الأفواه ..

● ومع الفارق بين تربية الطفل وتوجيه المجتمع وإرساء تقاليد تربوية حسنة وأسس ديمقراطية صحيحة وسليمة .. إلا أن المسألة في الأخير تخضع لرؤية وشخصية وتربية ووعي ولي الأمر.. فكيفما كان المربي أو المسؤول واعياً ومدركاً لأهمية التنشئة الصحيحة والإعداد للمستقبل كانت النتائج ..

● والمجتمعات التي دُجّنت لعقود طويلة من السنين على الخضوع والمذلة والطاعة القهرية ، تصبح عرضة للاستبداد والاستعباد وعاجزة عن الدفاع عن شخصيتها الحضارية والثقافية .. وغير قادرة على الحياة بمقدراتها وبإمكاناتها وثرواتها الذاتية .. فتفقد حريتها واستقلالها وتصبح مجرد شعوب خائفة وخانعة.

ولست بحاجة إلى إيراد الأمثلة ، ويكفي أن ننظر إلى أنفسنا وإلى أوضاعنا العربية وأحوالنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

● وإذا ما اعتقدت بعض الأنظمة أنها بإطلاق الحريات السياسية وحقوق الرأي والتعبير والتعددية قد أزاحت من على كاهلها مسؤلية تربية وتوجيه شعوبها وإعادة الاعتبار للإنسان ، فإنها تتخلى عن مهامها وتتنصل من مسئوليتها السابقة والحاضرة اللاحقة.

● وهذه التربية لا تعني اسداء النصح وتقديم المشورة ، بل العمل الحثيث على تجذير وتاصيل أسس وقواعد الحياة الديمقراطية في كل مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإتاحة الفرصة لتعلم وتعليم هذه القواعد بالممارسة الفعلية والحقيقية وتمثل هذه القيم والمبادئ بالقول والعمل ولو كانت في بعض الأحيان وفي جوانب منها ضارة أو مؤذية لهذه الفئة أو لتلك المجموعة.

فالأساس لبناء وترسيخ المبادئ والقيم وتطبيق الأنظمة والقوانين .. هو البدء بالذات وإيجاد القدوة الحسنة.

almalemi@hotmail.com

ممارسات سلبية في رمضان

● هناك العديد من الممارسات السلبية والخاطئة التي يقوم بها العديد من المواطنين والتي تفسد فرحتنا بهذا الشهر الكريم شهر الرحمة والمغفرة والعتق من النار. ومن هذه الممارسات :

- قيام البعض من الصائمين بالتعدي بالكلام غير اللائق على الآخرين بسبب اختلاف في رأي مع زملائهم أو بسبب اختلافهم مع بائع سلعة في السوق أو بسبب تصادم بين سيارتين بدون قصد بحجة أنهم صائمون والصفراء قد طلعت والغريب والعجيب أن يتطور هذا الخلاف إلى التماسك بالأيدي بدءاً بالعراك ثم بتواصل إلى السلاح الأبيض (الجنبية) ثم إلى (السلاح الناري) إلى أن تحدث الفاجعة فأي صيام سيقبل من أمثال هؤلاء.

وأنا أقترح على هؤلاء أن يبقوا في منازلهم بدلاً من إزعاج الآخرين بتصرفاتهم غير المقبولة وغير المستحبة من الجميع.

- قيام البعض من الصائمين بإحضار العديد من المأكولات إلى المساجد للإفطار ثم يتركون مخلفات هذه الأطعمة دون أن يكلفوا أنفسهم أن يقوموا بتنظيف المكان الذي تناولوا فيه وجبة الإفطار مما يزعج المصلين من هذه البقايا التي تتعرض للمرور من فوقها.

أقول لهؤلاء اتقوا الله في نعمته التي أنعم الله بها عليكم، كما أذكرهم بقوله تعالى: «ولئن شكرتم لأزيدنكم» صدق الله العظيم.

يحيى محمد الكستبان

- انتشار ظاهرة الطماش في رمضان أزعجت الكثير من الناس الذين أبدوا استياءهم وإزعاجهم من هذه الظاهرة رغم تدخل الأجهزة المعنية بإلقاء القبض على من يقومون ببيعها في المحلات الصغيرة والإفراج عنهم بعد إلزامهم بالتوقيع على تعهد بعدم بيع الطماش مستقبلاً.

أنا أوجه تساؤلي للجهات المعنية أين أنتم ممن يقوم باستيراد الكميات الكبيرة من هذا الطماش المزعج بدلاً من ملاحقة صغار الباعة؟

- قيام البعض من سائقي سيارات النقل الصغيرة وبعض المواطنين بالدخول بسياراتهم إلى صنعاء القديمة وبالتحديد إلى سوق الملح والأسواق المجاورة في نهار رمضان وخصوصاً بعد صلاة العصر في ذروة الزحام مما يتسبب في إعاقة تجول الصائمين وقضاء احتياجاتهم في هذه المدينة العريقة (صنعاء عاصمة الثقافة العربية للعام ٢٠٠٤م).

لماذا لايترك هؤلاء سياراتهم في أماكن واسعة بدلاً من ازعاج عباد الله والاستعراض أمام الآخرين بسياراتهم التي قد تكون خاصة بهم أو حكومية أو شرطة أو جيش؟

- النفاق عادة سيئة للقائم بها وقد توعد الخالق جل وعلا المنافقين بأنهم سيوضعون في الدرك الأسفل من النار جزاء ماقترفوه من إشاعة للفتنة بين الناس.

وأوجه هذه اللفتة لأولئك الذين يمارسون هذه العادة المقوتة وذلك بقيامهم بنقل مايدور في المجالس إلى أطراف أخرى بهدف إشعال فتنة بين شخصين أو أكثر وفي هذا الشهر الكريم بالتوبة إلى الله سبحانه وتعالى والكف عن ممارسة هذه العادة المقوتة وطلب العفو والمغفرة من الغفار ذو الجلال والإكرام غافر الذنب وقابل التوبة من عباده التائبين المخلصين.

وإلى أولئك الذين يستمرئون هذه الخصلة المذمومة من الجميع أقول لهم تفكروا في الحديث الشريف «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها».

نسأل الله تعالى أن يجعل شهر رمضان المبارك شاهداً علينا بالحسنات لاشاهداً علينا بالسيئات.

خواتم مباركة، وكل عام وأنتم بخير.

بين الأداء الضريبي والأداء الزكوي

عبدالله الشهاري

■.. يُبهج النفس أن ترى مقصرين في الفرائض يتسارعون في هذا الشهر الكريم لأداء الزكاة طواعية وهم يتزاحمون على صناديق تحصيل الزكاة، ومنهم من كانوا لايلتزمون بصيام شهر رمضان أو أداء الصلاة إلا أحياناً، فإذا بهم اليوم في نهاية الهداية والاستقامة ولا أشير إليهم تلميحاً أو تصريحاً كي لا يجد البعض سبيلاً لإفراغ صرخاتهم و عويلهم على الإسلام ولو بأثر رجعي إدعاءً بأنهم الصالحون دون سواهم ولاقيمة لمن أخطأ فتاب مع أن الله عزوجل فتح أوسع الأبواب للتائب فقال في حنان ورحمة إلهية لمن أصلح وتاب «قل ياعبادي الذين اسرفوا على أنفسهم لاتقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم» فما أرحم الله ودينه الحنيف، الذي ماغفل مسلم عنه إلا ولاذ به كمرجع وملاذ تهفو اليه النفوس تلقائياً كغذاء روحي لاغنى عنه، مماجعلني أقف في خشوع مهللاً وانا أرى قساة القلوب الغاوين يؤدون الزكاة رافضين ايصالات بها وقد قال مستنكراً أحد المؤدين لها: وهل أطلب إيصالاً بأداء الصلاة أيضاً؟ ورفض تسلم الإيصال، قائلاً: لا إيصالات في أداء واجب فرضه الله، فعلم الله بطاعة عبده خير ايصال، مما جعل المتزاحمين على الأداء الزكوي يرفضون تسلم الايصالات، الأمر الذي يجعل الصخر يسلّم بأن هدى الله هو الهدى ولاشيء غيره زاد في الدنيا لخير المآل في الآخرة، بينما كل شيء هالك إلاوجهه، ولا لجوء إلا الى رحمته وحسن ثوابه، إنه الحنّان المتواصل والعزيز الحنّان الذي لاينقطع طرفة عين، كماهو الرحمن الجزيل والوفير الرحمة المتدفقة على عباده دون انقطاع، فهو الأرحم بالانسان من نفسه ولذلك قال سبحانه «ولاتقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما» تحريماً للانتحار باستثناء الاستشهاد في سبيله، أسوة بمن قتل في سبيل الله إيماناً واحتساباً، كإبطال غزوات الرسول والفتوحات الإسلامية بعد ذلك، بقيادة التابعين ومن درج على نهجهم العظيم، ولقد قال أحد هواة النكتة وقد رأى أحد المقصرين راكعاً خاشعاً، لقد زاد الله في الاسلام، لامتهكماً ولكن مسلّماً بما رأى، والحال كذلك بالنسبة للأداء الزكوي، فمن كان يتخلف عن أدائها أصبح اليوم يركض ركضاً لأدائها طاعة لخالقه، وبراً بأبناء ملته، وكذلك يجب أن يكون الحال في الأداء الضريبي طالما والزكاة والضريبة تصب في إناء الاعاشة للفقراء وشق الطرقات واقامة المدارس والمستشفيات لخدمة الطلاب والمرضى ومحاربة الجهل والمرض، إذ لايوجد لدى الدولة نبع فياض من المال وإنما قضت سنة الحياة على الدولة أن تكون رقيباً على دعم الموسر للمعسر في المجالات الحياتية طبق متطلبات العصر وتصاعدها المطرد، في أصلاح الطرقات وتعبيدها تسهيلاً لسفر المواطن براً، الى تأمين رحلاته جواً، وإزاء ذلك يصبح التهرب الضريبي نوعاً من أسباب الإثم كما التهرب الزكوي، طالما حسن الأداء في كلتي الحالتين يصبح مردوداً خيراً على المجتمع باسره دون أن يكون حصراً على فئة دون أخرى، وفي هذا الأداء الانساني والوطني خدمة وطنية من جهة ، وعبادة من جهة أخرى لاتقل عن فريضة الزكاة، والحال كذلك في الضريبة الجمركية كزكاة تجارية تتوجب على مستوردي السلع ذات الأثمان والأرباح الوفيرة كالسيارات والمعدات الثقيلة، ولونظرنا الى الضريبة في بلادنا وثباتها على وتيرة واحدة لعرفنا أن نظامنا الضريبي أرحم كثيراً من نظام دول غنية ترفع الضرائب الى حد لايحتمله المواطن بسبب مشروع تريد اقامته، أو حرب تريد تمويلها، إن لم يكن الغرض هو الافراط في نفقات الدولة لتوسيع قاعدتها وتنفيذ مشاريعها اجحافاً بحالة دافع الضرائب، وذلك بعكس بلادنا فالدولة تتحاشى رفع الضرائب مهما كانت المبررات، مراعاة لظروف المواطنين، ومع ذلك يظل التهرب الضريبي قائماً، حتى من الموسرين ذوي الدخول الوافرة، اما عن طريق تهريب البضائع على حين غفلة من الرقيب الصالح والنزيه، أو عن طريق التمرد الضريبي على أداء الضريبة العقارية مع أنها تنحصر على ايجار شهر في العام على العقار المؤجر بالعملة المحلية أو العملات الأخرى، ولنفترض أن هناك مؤجرين يعيشون على ايجارات عقاراتهم فلماذا لايتكرمون بالضريبة الرمزية من أجل عيش الآخرين وتأمين خدماتهم وخدمات دافع الضريبة نفسه؟ اليس ذلك غلواً في التهرب بدل على هزال المواطنة الصالحة؟ ذلك مالاشك فيه، رغم أن المعسر في ذات الوقت لدى الشدائد يضحي بدمه في سبيل الوطن وذاك مالم يقدمه الموسر بقدر مايظل متفرجاً وكأن الذود عن وحدة الوطن وأمنه من مسئولية سائر الشعب باستثناء المتهربين ضريبياً، كما لوكانوا معارين لليمن الى أجل مسمى ثم يرحلون...

اتركوا رئيس الجامعة يعمل

د/عبدالله الفضلي

□ .. منذ صدور القرار الجمهوري بتعيين رؤساء للجامعات اليمنية قبل عام ونيف ومن هؤلاء تعيين الدكتور صالح باصرة رئيسا لجامعة صنعاء حيث استبشرنا خيرا وإشرأبت أعناقنا إلى ما سوف يحدثه هذا الرجل من تغييرات جذرية في البنى التحتية لجامعة صنعاء خاصة وقد جاء الرجل من جامعة عدن وقد تركها في أوج مجدها وعنفوان شبابها ، أما جامعة صنعاء فالآمال معقودة على هذا الرجل في تحديث الهياكل الادارية والتنظيمية وإدخال وسائل العصر إلى كليات الجامعة ومحاولة إنعاش الجمود الذي يعانيه البحث العلمي بالجامعة وتفعيل دور المكتبات الجامعية التي هي الأخرى عانت الكثير من العثرات وفترات الجمود والركود والتقشف وعدم تحديثها بالكتب والمصادر والمراجع الحديثة وإدخال الوسائل التكنولوجية في العمليات والاجراءات المكتبية مما سينعكس كل ذلك على البحث العلمي بكليات الجامعة ورفع مستوى العملية التعليمية بالجامعة بالاضافة إلى قيام رئيس الجامعة بالاهتمام الشخصي بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة من حيث تحسين ظروفهم المعيشية وإيجاد كادر ثابت وسكن جامعي لائق بهؤلاء الأعضاء حتى يتفرغون لمهام التدريس والبحث العلمي بدلا من البحث عن فرص عمل خارج الوطن (والشحططة) بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية بحثا عن مصادر مالية إضافة لتحسين أوضاعهم المعيشية الصعبة التي يواجهونها.

● هذا فضلا عن تحقيق المزيد من التطوير والتحديث لمباني الجامعة ومنشآتها وتحسين وتجميل مداخلهاوايجاد المساحات الخضراء حول مباني وكليات الجامعة بدلا من بقائها ردحا من الزمن أرض بور يابسة.

● كل ما سبق هو ما قام به ويقوم به رئيس جامعة صنعاء الحالي ونحن فخورون بما تم انجازه وتحقيقه إلا أنه وأثناء انهماكه في إعادة تحديث الجامعة وانتشالها من ركام التخلف عن سائر الجامعات العربية تسلط على رئيس الجامعة مجموعة من المتضررين من التغييرات والتحديث في الجامعة على يد هذا الرجل وتطويرها إلى الأفضل لتواكب الجامعات العربية المناظرة لها في الخارج ، وقد سبق وتحدثت شخصيا مع رئيس الجامعة عقب تعيينه وقلت له بالحرف الواحد : إن قرار تعيينك رئيساً لجامعة صنعاء هو رسالة من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله لتحديث الجامعة لتواكب أي تطور في العالم.

وسواء أكان هؤلاء من داخل الجامعة نفسها أو من خارجها خاصة القلة من احزاب اللقاء المشترك الذين زجوا بالطلاب الذين ينتمون إلى احزابهم في صراع ومماحكة مع رئيس الجامعة في محاولة يائسة لاضعاف رئيس الجامعة وإحباط أي مساع أو محاولة لاصلاح الجامعة وإعادة الانضباط إلى الكليات من خلال وضع اللوائح والأنظمة التي تحدد مهام وواجبات المجتمع الجامعي ومنها فئة الطلبة وعدم الخلط بين العمل الاكاديمي المستقل والعمل الحزبي خارج الجامعة.

● وبدلا من تفرغ رئيس الجامعة الكامل لمهامه واختصاصاته المخولة له ضمن القانون وبدلا من تركه وشأنه يعمل من أجل تحسين وجه الجامعة وتحديث أنظمتها وتحسين بنيتها التحتية ورفع مستواها الأكاديمي والتعليمي حاولوا إدخال رئيس الجامعة في قضايا ومشكلات مفتعلة لاصلة لها بالعمل الاكاديمي أو العملية التعليمية وذلك بغرض العرقلة والشوشرة والتشويش على ما يتم انجازه داخل الجامعة.

● إن تدخل بعض الاحزاب السياسية بصورة مباشرة في شؤون الجامعة يجعل من الجامعة ورئيسها في حالة ارباك وزعزعة الثقة المطلقة بين الجامعة وطلابها وأساتذتها وتتحول الجامعة بسبب هذا التدخل من الاحزاب إلى بؤرة للمشاكل والأزمات والمماحكات وتصفية الحسابات ، لذلك ندعو تلك الاحزاب عدم حشر نفسها في شؤون الجامعة وإثارة البلبلة بين طلبة الجامعة وصرفهم عن واجباتهم وتحصيلهم العلمي إلى مظاهرات واعتصامات وتهجم على قيادة الجامعة ونقول لهذه الاحزاب عليكم النأي بأنفسكم عن الجامعة وكونوا عونا للجامعة ورئيسها ويجب أن يكون تقييمكم للجامعة وأداء رئيس الجامعة تقييما منطقيا وبناء وبعيدا عن الحزبية ومماحكاتها.

والله من وراء القصد.